*مداخلة بعنوان دور التعليم في التنمية*

ا. فاطمة صباح
-المركز الجامعي لعين- تيموشنت- الجزائر

**الملخص:**
يلعب التعليم دورا ذو أهمية في عملية التنمية الاقتصادية . إذ يساهم التعليم في النمو من خلال تأثيره على إنتاجية العوامل فضلا عما يعرف بالاقتصاديات الخارجية للتعليم . إذ توضح الدراسات أثره على السلوك الصحي . وعلى الخصوبة – الجريمة و الديمقراطية – وعلى سلوك الاستهلاك و الادخار . و دوره في التقليل من التفاوت في توزيع الدخول .
و يتضح إن إدماج العنصر التقني -أي التكنولوجي- إلى جانب الرأسمال البشري يؤدي إلى نتائج أكثر أهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي هذا فضلا عن الرسالة الحيوية التي يمكن أن يؤديها التعليم في نشر ثقافة الاستدامة في التنمية.إلا أن تحصيل الدول النامية للثمار الاقتصادية للتعليم لا يتأتى تلقائيا من التوسع الكمي في التعليم بل يتطلب توفير العديد من الشروط منها ما يرتبط بالنظام التعليمي و منها ما يرتبط بالمحيط الاقتصادي .

**الكلمات المفتاحية:**
التعليم-الرأسمال البشري-التنمية-النمو-التنمية المستديمة

**مقدمة**
يعتبر التعليم من القطاعات ذات الأولية في اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية على حد سواء ، يقينا بدوره في عملية التنمية. فمند أن أكد ادم سميث أن الأموال التي تنفق في تنمية مواهب الأفراد تعد جزءا من ثورة المجتمع ، و وضح "مارشال" أن ما يستثمر في تنمية الرأسمال البشري هو أفضل أنواع الاستثمارات ، وهو ما أسس له "شولتز" في نظرية الرأسمال البشري ,على أن نفقات التعليم تعد استثمار ا قوميا مربحا بالنسبة للفرد و المجتمع . أصبح التعليم مطلبا اقتصاديا ملحا بالنسبة للدول إذن لفهم طبيعة الدور الذي يقوم به التعليم في التنمية الشاملة و المستديمة نحاول الإجابة على سؤال محوري:
ما هي القنوات التي يؤثر عبرها التعليم في التنمية الاقتصادية ؟

**1-مفاهيم أساسية**
**1-1مفهوم التعليم**
التعليم لغة يعني فرع من التربية يتعلق بطرق تدريس[1]أما اصطلاحا فهو العملية التي يتم من خلالها تحصيل المعرفة أو نقلها لصالح أفراد المجتمع .
حسب تعريف UNESCO التعليم هو تكوين الأفراد[2] و تطوير قدراتهم تكوينا شاملا و متكاملا فرديا و اجتماعيا شاهد له للمشاركة الفاعلة و الايجابية في خطط التنمية [3] .إذن التعليم بهذا المفهوم الواسع يتضمن التعليم النظامي الذي يتم داخل المؤسسات التعليمية. التدريب داخل مؤسسة العمل ، التدريب و التعليم بالعمل أو الممارسة حتى أشكال التعليم غير الرسمي (داخل الأسر ...)
حسب مدخل اقتصادا لمعرفة التعليم عبارة عن استعمال مجموعة من المسائل الخاصة لتكوين الأفراد وأعدادهم للإنتاج (إنتاج السلع و الخدمات – إنتاج المعرفة سواء عن طريق البحث أو التعليم )[4].
و يعتبر التعليم احد الطرق إعادة إنتاج المعرفة و على الأساس تمثل النشاطات التعليمية من ناحية الايدولوجيا إعادة إنتاج للشروط الاقتصادية و الاجتماعية واصفة من ناحية أخرى ينظر اقتاد المعرفة للتعليم على انه احد

---

[1] التربية- تعني تنمية القدرات الجسمية و العقلية و الخلقية و الرقي بها إلى درجة كمالها ، ويبحث علم التربية في أسس التنمية البشرية وعواملها ، و أهدافها ، و هناك فرع من العلم يدعى علم أصول التربية يبحث في أسس التعليم و قواعده ، هذا يعني أن مفهوم التربية أكثر شمولا من مفهوم التعليم.
[2] التكوين يتسع لكلا المفهومين للتعليم و التدريب اد يمكن القول :التكوين الجامعي ، التكوين المهني...الخ
[3] Oliver de solage-croissance ou développement des tiers mondes , l'harmattan,1997p 381
[4] Maunoury-Jl,économie du savoir, Armand Collin , 1972, p11.

نشاطات صناعة المعلومات في الاقتصاد الوطني باعتبار انه يهدف إلى إنتاج الرأسمال البشري الذي يمثل احد عناصر إنتاج المعلومات.
كما يعتبر التعليم استثمار بشريا و احد أشكال الاستثمار الفكري و الاستثمار غير المادي .

**2-1مفهوم التنمية**

عرف Kindelberger التنمية على أنها الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجيا و فنية وتنظيمية من المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر انتشاءها.
و لكن تتضمن التنمية أبعاد أخرى اجتماعية , إذ يجب أن يصاحب الزيادة في معدلات النمو تقليصا للتفاوت بين فئات المجتمع وتخفيض نسب الفقر و البطالة و الإقصاء الاجتماعي...الخ

**3-1 مفهوم التنمية المستديمة**

يركز مفهوم الاستدامة في التنمية على أهمية البيئة و أحقية الأجيال في الاستفادة من الموارد الطبيعية . على هذا الأساس يمكن تلخيص مبادئ الاستدامة في التنمية فيما يلي:
-الأخذ بعين الاعتبار التكلفة الاجتماعية و البيئية التي تنجم عن النشاطات الاقتصادية المختلفة للإنسان مثل المضاعفات الدائرية للعملية الصناعية.
- تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة و يحتاج لوجود موارد.
-الاستخدام العقلاني للموارد.
-تشكيل الوعي البيني.
-الموارد الطبيعية تشكل رأسمال بيئي لا يجوز أن يستهلك الإنسان رأسمالها الحقيقي في أي نشاط اقتصادي لأن ذلك قد يؤدي إلى حالة الإفلاس البيني.

**4-1 التعليم و ترسيخ ثقافة الاستدامة**

التعليم قد يكون أداة أساسية لإنتاج ونشر ثقافة اقتصادية و اجتماعية جديدة تقوم على مفهوم الاستدامة في التنمية .فالتعليم حسب نظرية" إعادة الإنتاج" ل Psseron و Baurdieu يسمح بتمرير الرأسمال الثقافي لكل طبقة إلى أبناءها وإعادة إنتاج النظام السائد بالنتيجة.
و نضيف أنه أداة لإنتاج و تمرير رأسمال ثقافي جديد يرسخ ثقافة الاستدامة و يسمح بتغيير عادات و سلوكيات و قيم تتعارض مع مضمون الاستدامة في التنمية.

**2- التعليم و النمو الاقتصادي**

يعتبر التعليم قناة لخلق الثروة .إذ يساهم في النمو الاقتصادي على أساس أن التعليم يرفع من إنتاجية العمل لدى الأفراد الذين تم تكوينهم .
أن التحليل علاقة التعليم والنمو يتم وفق اتجاهين من النظريات:1- النظريات النيوكلاسيكية المستندة على نموذج Solow الذي يدمج الرأسمال البشري كمدخل input في دالة الإنتاج و تحاول إبراز الأثر الخارجي لرأسمال بشري.2- نظرية النمو الداخلي التي تحاول تفسير النمو الداخلي ( التقدم التقني بالتحديد ) بمخزون رأسمال البشري و تفترض أن هذا الأخير مدخل أساسي في قطاع البحث و التطوير و ينتج التكنولوجيا والمعرفة الجديدة.
و يقاس العائد الاقتصادي من التعليم من خلال الارتفاع في دخول الأفراد الخام ( العائد الاجتماعي للتعليم ) .كما يخضع قياس العائد الخاص بنفس المبدأ إلى تحليل( التكلفة – الأرباح
و الذي يقدر انطلاقا من دخل الفرد الصافي حسب نظرية الرأسمال بشري .
ومن الدراسات التي قامت بقياس العائد الخاص دراسة Shultz و دراسة Thias Carnoy ( 1972) على كينيا ، دراسة Psacharopoulos ( 1973) على 32 بلد. حيث يتضح أن التعليم يؤثر على مستوى دخول الأفراد فبمقارنة أجر خريج في مستوى البكالوريا و أجر فرد حامل لشهادة CAP/BEP (في فرنسا) فان الفرق في الدخول يعادل 60% [5].
إلا أن معدل العائد من التعليم يختلف من دولة لأخرى بشكل لافت للنظر.فان سنة تعليم إضافية تؤدي إلى زيادة في أجر الفرد البرازيلي أكثر ارتفاعا بالمقارنة بالزيادة التي يحصل عليها الفرد الألماني.فالدراسة تؤكد انخفاض

[5] OCDE, systéme éducatif quelle éfficacité , problèmes économiques°2295,14/10/1992 ,p16.

العائد من التعليم مع تطور اقتصاد الدول و يعود ذلك إلى قلة ندرة العمال المكونين مما يخفض من الأرباح في سوق العمل[6].

**الشكل1:العائد من التعليم**

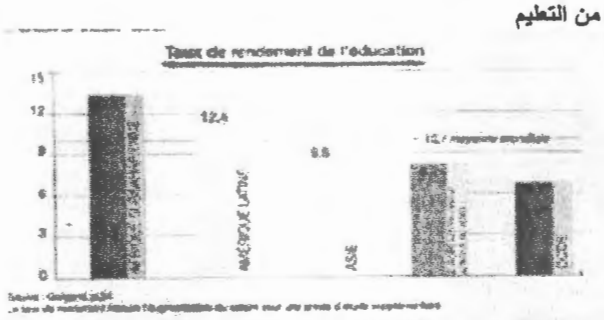


**source:Marc Gurgand,Economie de l'education,coll.Repères,2005,p54.**

وفي نفس السياق بين Jacob Mincer العلاقة بين التعليم –الخبرة المهنية والدخل، توصل فيها أن العائد الخاص أكثر ارتفاعا في المناطق الأقل غنا و الأقل تطورا[7]، كما بين Thomas Brodaty,RoberGary,Bobo و Ana Prieto أن سنة تأخير دراسية تؤدي إلى دخل منخفض بحوالي9% في المتوسط خلال السنوات الأولى من العمل أي سنة تأخير تؤدي إلى إلغاء أرباح سنة تعليم إضافية[8].

-من جانب آخر العديد من الدراسات حاولت تقدير أثر التعليم على النمو من خلال حساب نمو الإنتاجية الإجمالية للعوامل، حيث تفسر النسبة كبيرة من العامل المتبقي – أي الجزء الناتج الذي لا تفسره نمو مدخلات العوامل الكمية –بالتحسن في كفاءة العوامل . من هذه الأعمال نذكر: دراسة Denison (1962)التي استنتج فيها أن 23% من النمو في و.م.ا خلال مرحلة ( 1910-1960) تعود إلى التعليم.دراسة Kendrik (و م ا)- دراسة Solow (و م ا خلال 1909-199- )-دراسة Nelson (على PNB في وم ا 1929-1947) –دراسة Aukrust ( النرويج)-دراسة Frank(اكرانيا خلال 1929-1937) و (1950-1955) – دراسة Magaud ( فرنسا ما بين 1954-1962 و 1962-1970)- و أعمال Hiks ( 1987) حول البلدان النامية للفترة ما بين (1960-1977) التي بينت و جود علاقة قوية بين التعليم و النمو

و هي النتيجة التي أكدتها أعمال كل من Psacaropoulos و Woodhall ( 1988).

وقد ساهم التعليم الثانوي بزيادة 0.6% في إنتاجية بلدان منظمة التعاون و التنمية OECD ما بين 1960-1985.حيث يقدر معدل الربحية الاجتماعية للتعليم العالي بأكثر من 10%سنويا ما بين 1960-1995 حسب تقدير البنك العالمي.

في الوجهة الناقدة للعلاقة (التعليم -النمو) بينت أعمال كل من P.Walters على 73 دولة نامية للفترة ما بين ( 1950-1960) و دراسة Nadir Altinok ( 2006)[9] على 105 دولة تشمل دول نامية ،بأن التوسع الكمي في التعليم ليس له تأثير مباشر على النمو في غياب المؤشرات النوعية.وهو ما أكده Hanuchek , Kimo ( 2000) و Piechett ( 2001).

أن تدني اثر التعليم على النمو الاقتصادي في الدول النامية حسب ما تشير التحقيقات و الدراسات القياسية . يعود إلى تدني نوعية التعليم في هذه الدول , حيث تتميز أنظمتها بارتفاع نسب الفشل

---

[6] Malcolm Gillis et autres ,économie du développement , de boeck ,2004,p319-346.

[7] Dorothée Picon,Education et Richesse des nations,Revue Sciences Humaines,n°205,juin2009,p18-23

[8] Maunoury JL,Economie de savoir,Armand Collin,1972, p382.

[9]Nadir Altinok,capital humain et croissance, l'apport des enquetes aquis des élèves,économie publique,n°18-19,www.économiepublique.fr,01/02/2006.

و الترسب المدرسي .إذ يشير البنك العالمي أن التحصيل المعرفي للأطفال في الدول النامية محدود ،ومن خلال اختبار موسع لتقييم مختلف المعارف الخاصة بالعلوم و الرياضيات تبين أن تلاميذ قسم الخامسة و التاسعة في الدول المنخفضة و المتوسطة الدخل (ما بين سنوات 70-1980)نجحوا بمعدل 35%-40 % في مقابل 50%- 60 % لتلاميذ الدول المرتفعة الدخل.و في اختبار القراءة وصل الفارق إلى 49% في مقابل 70% [10]

.

**1-2 اثر التعليم على الإنتاجية العوامل** : يمارس التعليم تأثيره على النمو انطلاقا من تأثيره على إنتاجية العمل وكذا الإنتاجية الحدية لرأسمال المادي .

**1-1-2 التعليم و إنتاجية العمل**

قد بينت دراسة Al وDreaden( 2000) في المملكة المتحدة و Al وBarron ( 1989) على المؤسسات الأمريكية و جود اثر ايجابي و قوي للتكوين على إنتاجية العمل و الأرباح و تخفيض تكاليف و حدة اليد العاملة. و يضيف ( 1985) إلى أن إنتاجية عامل أجير انهي دراسته قبل 15 سنة تعادل نصف إنتاجية عامل انهي دراسته ما بين 22 -24سنة [11] و يؤكد P.Sevestce (1990)هذه النتيجة , حيث أن الإنتاجية الحدية للإطارات و التقنيين المؤهلين أعلي من إنتاجية العاملين غير المؤهلين ، و يرتفع هذا الفارق في المؤسسات ذات الإنتاجية المرتفعة و تعتمد تكنولوجيا أكثر تطورا و تشغل إطارات مؤهلة.

**2-1-2 التعليم و الإنتاجية الحدية لرأسمال مادي**

إن نمو رأسمال البشري يعد في ذات الوقت شرطا ونتيجة للنمو الاقتصادي (j.mincer 1981 ) .ذلك لأن نمو رأسمال البشري يرفع من الناتج الحدي لرأسمال المادي و بالتالي تراكم الرأسمال المادي و زيادة الناتج بشكل مباشر و غير مباشر. وفي دراسة ل Qiumei yang (1999) في الصين بينت أن أغلب الاستثمارات الأجنبية تتجه نحو المناطق الساحلية (shanghai ) على المناطق الداخلية ( الفقيرة) برغم أن هذه الأخيرة معدلات الفائدة لرأسمال مادي بها مرتفعة 46 مرة عن معدل العائد في منطقة shanghai . و بإجراء تعديل يأخذ بعين الاعتبار العنصر البشري أخد الفارق بين العائد في المنطقتين ينخفض[312] و هذا يقود إلى الاستنتاج أن الرأسمال البشري يؤثر على إنتاجية الحدية لرأسمال مثلما أشارت إليه دراسات أخرى.

**2-2 التعليم وتوزيع دخول**

يمكن أن يلعب التعليم دورا مزدوجا بشأن التفاوت في توزيع الدخول.فمن جهة قد يساهم في تحقيق المساواة في التوزيع. فاستنادا إلى إحدى الدراسات على 49 بلدا للفترة بين 1960- 1990 يساهم زيادة عدد الملتحقين بالمدارس والمزيد من العدالة في توزيع الخدمات التعليمية بشكل واضح في توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة[13].

ومن جهة أخرى فان ارتفاع تكلفة التعليم يعمق الفارق في توزيع الدخول بين الأفراد. فازدياد تكلفة التعليم الابتدائي يخفض من الفوائد المتوقعة من التعليم(انخفاض العائد) بالنسبة للتلاميذ الفقراء فيفضلون بالنتيجة مغادرة مقاعد الدراسة .

وهي نفس السياق وضح Alia Ahmed ( 2001 )أن التفاوت في الالتحاق بالتعليم الثانوي يعد السبب الرئيسي لتفشي الفقر في البنغلادش.

نستنتج من ذلك انه كي نضمن إسهام التعلم في التقليص من التفاوت في توزيع الدخول . لا بد من مراجعة السياسية التعليمية التي يجب تضمن حق التعليم للجميع من الابتدائي إلى التعليم العالي.

**3-2 أثر التعليم على النمو من خلال إدماج عنصر التكنولوجيا (R-D):**

إن إبراز تأثير الرأسمال البشري على النمو في الغالب يصعب بينما يسهل الأمر إذا تم إدماج بوضوح عناصر تكنولوجية ( Barthelemy,Dessus ,Varoudakis,1996).دراسات أخرى بينت أن الرأسمال البشري

---

[10] Malcolm Gillis et autres ,économie du développement , de boeck ,2004,p329.

[11] Ocde.systéme éducatif quelle effectue-problèmes économiques .n°2295-14/10/1992-p16

[12] Quimei yang , répartition géographique de ide , revue économie de développement, n°03, 09/1999, p35-59.

[13] فيصل بوطيبة . أطروحة دكتوراه "العائد من التعليم الجزائر "-كلية العلوم الاقتصادية-جامعة تلمسان-الجزائر- ص 24-25

يمكن أن يصبح متغيرة محددة إذا ادمجنا أكثر هذا الأخير مع عنصر الابتكار التكنولوجي[Spiegel و Benhabib ( 1994)-Btomstrom,Lipsey و1994) (Zejan)].و هذا يدل على أن الرأسمال البشري يتماشى سويا و البحث و التطوير خلال عملية التنمية[141] .و في تحليل Fakhfakh وBallot للدور التكاملي للعوامل توصلا إلى و جود اثر ايجابي للتداخل ما بين البحث و التطوير R-D و الرأسمال البشري على ربحية المؤسسات.بينما أثرR-D و التكوين منفصلين غير واضح و هذا ما أكدته كذلك دراسة Sevestre.و في نفس السياق قام Sweedman وWagner ( 1989)-في نموذج النمو الداخلي-بمقارنة
بين صناعة النسيج في ألمانيا و بريطانيا و استنتجا أن القدرة الكبيرة للابتكار في الشركات الألمانية تعود إلى الاستثمار في التكوين,و هي النتيجة التي أكدها Finegald وSoskice(1988).و من النماذج كذلك التي قامت على مبدأ تكامل العوامل :نموذج Helpman(1991) وEicher(1996).

**2-4 السياسة التعليمية و التخطيط للتشغيل:**

إن إدماج التعليم في عملية التنمية ينطلق من الحاجة إلى اليد العاملة المؤهلة.و هذا يشير ضمنيا إلى الحاجة إلى التنسيق بين التخطيط للتعليم و متطلبات سوق العمل من أجل تجنب ندرة اليد العاملة المؤهلة التي قد تعيق و تبطئ النمو الاقتصادي.كما أن وجود فائض في الأفراد المكونين يؤدي إلى هدر الموارد التعليمية و إلى ارتفاع البطالة و هجرة الأدمغة . و من هنا يبرز دور السياسة التعليمية في توجيه الطلب و عرض التعليم وفق متطلبات سوق العمل. فالسياسة التعليمية تختص بإنجاز التخطيط انطلاقا من توقعات تطورات الطلب على التعليم و تدفقات المتمدرسين في كافة المستويات والفروع أو التخصصات التي يجب تطويرها والأخرى التي يجب تقليصها، الموارد التي يجب توجيهها لاستقبال أعداد الطلبة التي تم توقعها أي بالتمويل من أجل تطوير النظام، و بتكييف مخرجات النظام التعليمي وفق احتياجات سوق العمل. و تخضع السياسة التعليمية إما لمنطق السوق أي توجيه النظام التعليمي حسب احتياجات سوق العمل من اليد العاملة المؤهلة و إما نحو خيار يقوم على مبدأ الطلب الاجتماعي .وتخضع السياسة التعليمية لثلاث مبادئ.فضلا عن الطرح الليبرالي الذي يفضل ترك المجال لقوى السوق :

**أ- مبدأ الحاجة لليد العاملة** : فيما يتعلق بمدأ الحاجة لليد العاملة فيربط بين التكوين و العمل. لذلك سوق العمل هو الذي يوجه التطورات المرغوبة في النظام التعليمي و يقوم هذا التوجه على نماذج توقعية التي تقوم في أساسها النظري على نموذج هارود-دومار و تهدف إلى التعرف على احتياجات سوق العمل من اليد العاملة لكل القطاعات. و انطلاقا من هذه الاحتياجات يتم تطوير أو كبح التخصصات أو الشعب التعليمية (و هذا يفترض علاقة ثابتة بين التعليم و العمل).

و نشير هنا إلى طريقة ( Parnes وTimberfen ):تقوم طريقة Jean Timberfen الهولندي-الحاصل على جائزة نوبل-و الأمريكيHerbert Parnes على خمسة مراحل:

**1**-تحديد معدل النمو PNB المتوقع لعدة سنوات خلال فترة التخطيط **2**-تقييم التطور الهيكلي في إنتاج كل قطاع لأجل الحصول على هذا المعدل من النمو الإجمالي **3**- تقييم التشغيل لكل قطاع بافتراض تحسن في إنتاجية العمل أو مرونة في تطور مناصب الشغل بالنسبة للإنتاجية **4**-يتم تحليل التشغيل لكل قطاع إلى حاجات مهنية(مهارات و معارف) 5-و يترجم بدوره إلى حاجات تعليمية(أي شكل التكوين المطلوب لكل المهن).

إلا أن هذه الطريقة عرفت عدة انتقادات من بينها:أن إنتاجية العمل تشهد تطورات غير منتظرة,التوزيع المهني يتغير بعوامل مختلفة, و التقنيات الجديدة تفرض نوع مهني جديد,تطور الأجور يفرض اتجاه العمال إلى مهن أخرى وهذا يؤثر على المدى البعيد على عرض العمال المكونين.

**ب- مبدأ معدل العائد الاجتماعي** : تعتمد هنا السياسة التعليمية على فكرة معدل العائد الاجتماعي في اتخاذ القرار,أي تحليل (التكلفة – الأرباح) التي تتخذ مرجعيتها من نظرية الرأسمال البشري.و على هذا الأساس تدعم التخصصات أو الشعب ذات معدل العائد المرتفع لسببين:

-ارتفاع هذا المعدل يقود إلى توقع طلب مرتفع للأفراد على هذه الشعبة ، يجب إذن الاستجابة لهذا الطلب.

- ارتفاعه يعود إلى آثاره الغير مباشرة مثل الاقتصاديات الخارجية ,فمن صالح المجتمع الاستثمار في هذه الشعبة أو التخصص لتحصيل هذه الفوائد.

---

[14] إن التركيز على تكامل العوامل(التعليم-البحث) و علاقتها بالنمو إنما تحتوي تحتوي ضمنيا تصورا لطبيعة العلاقة التي تربط المعرفة بالنمو,ذلك لأن جوهر العملية التعليمية هي نقل المعرفة و البحث و التطوير يختص بإنتاج المعرفة.و هناك علاقة بين مدخلات الإنتاج الفكري(التعليم-التكوين-البحث و التطوير)و مخرجات الإنتاج المادي.

و تشير الدراسة إلى أن العائد من التعليم في الدول النامية هو عموما مرتفع و يفوق العائد من الاستثمار المادي.و أن الاستثمار في التعليم الابتدائي هو الأكثر ارتفاعا.كما أن العائد من التعليم ينخفض مع تطور اقتصاد البلد كما سبقت الإشارة.و هذا تأكيد على إن الاستثمار في الرأسمال البشري عامل قوي لدفع وتيرة النمو و تحقيق تنمية شاملة إذا ما توفرت الشروط اللازمة لذلك.

**ج- مبدأ الطلب الاجتماعي** : إذا كان في الحالة السابقة سوق العمل هو المحدد الوحيد للسياسة التعليمية ، أما في مبدأ الطلب الاجتماعي فإن طلب الأفراد هو الذي يحدد السياسة التعليمية المنتهجة في تطوير النظام أي أنها تشكل فعل تابع لقرارات الأفراد. ففي حالة ارتفاع الطلب على شعبة معينة يتعين على السلطات توفير إمكانيات الاستقبال المادية و البشرية .

فمن ناحية توفر هذه السياسة إشباع الحاجات الثقافية للسكان إلا أنها تتعامل مع التعليم كونه سلعة استهلاكية معمرة أكثر من كونه استثمارا قوميا ( كما في الاتجاه الحاجة إلى اليد العاملة
و معدل العائد الاجتماعي ) .

ومن ناحية أخرى الاستجابة للطلب الاجتماعي يفترض أن هيكل الشغل يتكيف مع الإختلالات في النظام التعليمي أو أن سوق العمل يمتص كل حاملي الشهادات المستقبليين ، إما لأن الأفراد قادرين على التكيف و إما بخلق فئات شغل يتكيفون معها. هذه النظرة تبدو بعيدة عن الواقع فضلا إلا أن هناك من يطرح السؤال حول حقيقة الطلب الاجتماعي ذلك لأن اختيارات الأفراد في كثير من الأحيان موجهة من قبل النظام التعليمي الذي يتدخل بصفة شبه دائمة في التوجيه
و الانتقاء .

**د-مبدأ السوق:** و هو الحل الذي يدعمه الاتجاه الليبرالي.إذ يرى رواد هذا الاتجاه إن التخطيط للتعليم سيكون فاشلا لذلك يجب ترك الخيار لقوى السوق في تحديد نوع التكوين و ضمان المستفيدين منه.و لأن التمويل العمومي للتكوين يقود الأفراد إلى الاستثمار في هذا الميدان بالمقارنة بمجال آخر.هذا الاختلال يمكن أن يتدارك من خلال تقليص التمويل العمومي و فوترة موجة للأفراد قريبة من تكلفة التكوين.

إلا أن هذا الحل الليبرالي لا يولي أهمية لعامل المساواة في توزيع التعليم.

بالنسبة **للدول النامية** قد تقف أنظمتها التعليمية حيال ضغط سياسي أو ضغط اجتماعي جراء تزايد السكان.و أمام التوسع الكمي قد تجد نفسها غير قادرة للاستجابة لحاجات القطاع الإنتاجي من الناحية النوعية.كما أن سوء توزيع الكفاءات بين القطاع الإنتاجي و الخدماتي قد يحرم هذه الدول من العوائد الاقتصادية للتعليم(في الجزائر مثلا بلغت نسبة الفئة الشغيلة في قطاع الخدمات 54.8% سنة 2003. 1.5مليون من هؤلاء يشتغلون في قطاع الإدارة العمومية و هو العدد الأكبر للمشتغلين في البلد).كذلك ضعف التأطير داخل المؤسسات خاصة في الاقتصاديات التي اعتمدت في الغالبية على يد عاملة غير مؤهلة (خاصة تلك الدول التي خرجت من الحقبة الاستعمارية فاقدة لمخزون من الرأسمال البشرى المؤهل للنشاط الاقتصادي أو تنتهج سياسة التشغيل الاجتماعي ).ضعف التمويل قد يشكل عائق بالنسبة للدور الذي يمكن أن يؤديه التعليم [إذ تنفق دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ما يعادل5% من ميزانياتها على التعليم أو ما يمثل 5% من PNB (تقارير التنمية البشرية1983,1984,1992,1993).و بالمقارنة بالدول المتقدمة فان النفقات الموجهة للتعليم مرتفعة 20 مرة عن ما تنفقه الدول الإفريقية و مرتفعة مرتين عن نفقات الدول الأسيوية الموجهة للتعليم(البنك الإفريقي للتنمية)].

**الشكل2:النفقات العمومية للتعليم، نمو PIB / الفرد، البطالة** source : Banque mondial 2007.

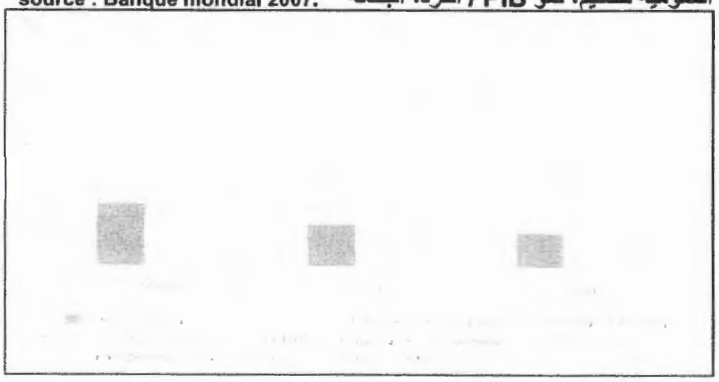

note: LAC: Amérique latine et les Caraïbes /EAP: Asie de l'est et Pacifique

نسجل كذلك ارتفاع نسب الفشل و الترسب المدرسي الذي يثقل من تكلفة التعليم من جهة ومن جهة أخرى تعتبر فاقدا لسوق العمل من اليد العاملة المؤهلة(في الجزائر-وهو النظام التعليمي الذي صنفه تقرير البنك العالمي حول التعليم في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا(Mena )
لسنة 2007 ضمن الأنظمة المتوسطة الأداء حسب المؤشر المركب للكفاءة , النوعية , المساواة- تسجل إحدى الدراسات أنه من بين 100 تلميذ الداخلين إلى السنة الأولى أساسي(1er AF)، 97 يصلون إلى السنة 5 أساسي ولكن فقط 67 يواصلون إلى غاية السنة 9 أساسي (9em AF)، وأقل من 50 يمرون إلى الطور الثانوي و11 منهم يتوصلون إلى دخول الجامعة، فحين أن أكثر من نصف التلاميذ يتركون التعليم الثانوي بدون شهادة تأهيل).كذلك ارتفاع نسب البطالة تعتبر هدرا للطاقات الإنتاجية في المجتمع خاصة بالنسبة لحاملي الشهادات(في الجزائر قدرت بطالة حاملي الشهادات ب 11.9% سنة1992 و 19.7% سنة1997).كما نشير هنا إلى وجود فائض للخرجين في بعض الشعب في مقابل قد نجد مناصب شاغرة في تخصصات أخرى(ندرة الإطارات في هذه التخصصات).و هذا يعكس الاختلال بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل ,أي بين السياسة التعليمية و التخطيط للتشغيل.

**3-أثر التعليم على الاستهلاك:**

حاولت العديد من الأعمال مناقشة أثر التعليم على الاستهلاك.و إن الأساس النظري لهذه الوجهة من التحليل يعود إلى نظرية الاستهلاك لBeckerالذي يرى أن المستهلك يتميز بهيكل التفضيلات و بخصائص تتأثر بمجموعة من العوامل من بينها التعليم.
وفي أعمال أخرى بينMichael أن للتغيرات في مستوى التعليم آثار مشابهة للزيادة في الدخل على مشتريات السلع الموضوعية في السوق.و يبين Ghez في نموذجه كيف أن ارتفاع المستوى التعليمي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستهلاك الموضوعي و إلى أنماط استهلاك أقل كثافة من حيث الوقت.

**4-أثر التعليم على الادخار:**

بالنظر إلى الأساس الميكرواقتصادي لتوزيع الاستهلاك-الادخار,يرىFisherأن الادخار ينتج بصفة خاصة عن تحديد القيمة المرتبطة بالسلع (الحالية,المستقبلية)و التي تقاس عن طريق المعدل الشخصي للتحويل(علاقة المنافع الحدية للاستهلاك الحالي و المستقبلي)و يتحدد المعدل الشخصي عن طريق الخصائص السيكولوجية للفرد و ميوله إلى عدم اليقين الذي يتأثر إيجابا بمستوى التعليم حسبFisher
و بافتراض إن الادخار يقوم على تسيير اختياري (للممتلكات عموما)فان المستوى التعليمي يؤثر في كفاءة الفرد في هذا النشاط وان كان بإمكان الأفراد التوجه نحو نشاطات فكرية عن نشاطات مالية مما يشكل كابح للادخار[15].

**5-الاقتصاديات الخارجية للتعليم:**

فضلا عن تأثيرالايجابي للتعليم على الاستهلاك و الادخار.يتضح أن للتعليم اقتصاديات خارجية يمارس خلالها تأثيره على الخصوبة,الصحة,الديمقراطية و الجريمة.

**5-1 التعليم و الخصوبة:**

يمكن أن نربط علاقة التعليم بالخصوبة بنظريةBecker للاستهلاك,فالأسرة تخصص وقت لتربية الأطفال ينافس الأوقات الأخرى ومع ارتفاع المستوى التعليمي ترتفع تكلفة تعليم الأطفال.و هذا يشكل كابح للخصوبة.
وأثبتت دراسةBarro(1991)على العديد من الدول أن زيادة 10 % من فئة الإناث في التعليم الابتدائي يخفض نسبة الخصوبة ب0.13% و ب0.26% لكل زيادة ب10% من هذه الفئة في التعليم الثانوي[16].

**5-2 التعليم و الصحة:**

إن هناك العلاقة بين التعليم و السلوك الصحي ,فعلى المستوى الماكر واقتصادي تدرس علاقة التعليم بالوفيات,معدلات الأمراض...وكذا تأثيره على مدى حياة الأفراد (بوساطة الدخل)على المستوى الميكرواقتصادي.و قد بينت أعمال Gossman وPionniers أن تعليم المرأة يؤثر على السلوك الصحي و نتائجه(مدى الحياة-الوضعية الصحية).ووضحت دراسة

---

[15]Pierre Gravot,Economie de l'education,Economica,1993,p164.
[16]Martin Weale ,Rentabilité et externalité positives de l'education,problèmes économiques,n°1-8/12/1993,p6-9.

Al و Cochrane إسهام التعليم في محاربة الأمراض و خفض نسبة الوفيات و على مستوى التغذية,كما تكشف دراسة Psacharopoulos وWoodhole (1986) أن سنة تعليم إضافة للأم يقلل من نسبة وفاة الطفل ب0.9%.

و في هذا السياق تشير دراسةMc Mahon(2000) عن طبيعة علاقة التعليم بانخفاض وفيات الأطفال في 87 بلدا من بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصاديةOCDE.إن البلدان التي يتدنى بها التعليم الثانوي للنساء(كالمكسيك,تركيا,بريطانيا و المجر) بها معدلات أعلى من وفيات الأطفال.و في بلد كالبرتغال الذي شهد توسعا هائلا في معدلات قيد الفتيات منذ 1990 انخفضت معدلات وفيات الأطفال بشكل معتبر.و يعزز هذه النتائج ما توصل إليه Schultz(2002)من أن زيادة سنة دراسية واحدة للأمهات-سواء في الريف أو الحضر- يؤدي إلى انخفاض وفيات الأطفال بمعدل 5% إلى 10% في البلدان ضعيفة الدخل[17].

و تشير تقارير التنمية البشرية في العالم أن البلدان التي تعاني من تدهور مؤشر التعليم تشهد تدنيا مقابلا في المؤشرات الصحية,وأن التحسن في مستوى التعليم يقترن دوما بالتحسن في أحوال الصحة.

**جدول1:مؤشر التعليم و الصحة في العالم(2000)**

| البلدان | عدم معرفة القراءة و الكتابة,15 سنة فما فوق % | توقعات الأعمار عند الولادة |
|---|---|---|
| ضعيفة الدخل | 37 | 59 |
| متوسطة الدخل | 14 | 69 |
| مرتفعة الدخل | - | 78 |

**المصدر:تقرير التنمية العالمي,2003**

توصلت دراسة الباحثين Lieras و Muney (2004) إلى أن سنة دراسية إضافية تساهم في تقليل احتمال الوفاة خلال عشر سنوات التالية بنسبة 1.3% إلى 3.6%.و أن هناك أثر لقوانين التمدرس الإجباري على الوفاة في الكبر,حيث أن سنة إلزامية إضافية تقلص الوفاة بعد سن 35 سنة بنسبة 3 %[18].

في نفس السياق توصل Les Pickerإلى أن أربع سنوات دراسية إضافية تعمل على خفض خمس سنوات من الوفاة بمعدل 1.8% وتقليص خطر الإصابة بمرض القلب بنسبة 2.16 %

و مرض السكري ب1.3%.

**3-5 التعليم و الجريمة:**

تبين الأرقام أن الجريمة تكلف باهظا ميزانيات الدول[19] خاصة تلك التي تنتشر فيها الجريمة مثل و م أ.هذا فضلا عن آثارها الاجتماعية و الاقتصادية.و قد و ضحت الدراسات أن التعليم يساهم عمليا في الحد من الجريمة.فالاستثمار في التعليم يعمل على توسيع فرص العمل و الحصول على دخل أفضل.مما يزيد من تكلفة الفرصة البديلة للجريمة.

إذ توصل Moritti وLockner(2004) إلى أن زيادة 1% في عدد الخريجين من التعليم العالي لأفراد يتراوح سنهم ما بين 20 و 60 سنة,يوفر على و م أ 1.4 مليار دولار سنويا من تكاليف الجريمة التي يتحملها الضحايا و المجتمع ككل.و هذه الآثار الخارجية للتعليم تشكل بين 1170

و 2100 دولار لكل خريج إضافي من التعليم العالي أو بين 14% إلى 26%من العائد الخاص للتعليم.

**4-5 التعليم و الديمقراطية:**

إن للتعليم رسالة حضارية و هو يساهم أكثر في تعزيز الحرية السياسية و الديمقراطية.إذ توصلGlaeser وAlأن زيادة معدل القيد في التعليم الثانوي بمعدل 10% يساهم في زيادة مؤشر الديمقراطية بنسبة2.9%.و أن زيادة معدل القيد في التعليم العالي ب1% يرفع مؤشر الديمقراطية ب0.85%.

فضلا عن تأثير التعليم على الصحة ,الخصوبة , الديمقراطية و الجريمة.فان سلوك الفرد المتعلم يؤثر على سلوكيات الأفراد الآخرين.فتعليم الآباء يؤثر على تربية و تعليم الأبناء.و يستفاد مجانا من المعرفة العملية للفرد المتعلم في محيط العمل مما يساهم في الرفع من مستوى الإنتاجية عموما كما جاء في نموذج Lucas الذي

---

[17] فيصل بوطيبة . أطروحة دكتوراه "العائد من التعليم الجزائر "-كلية العلوم الاقتصادية-جامعة تلمسان-الجزائر-ص29.

[18] نفس المرجع السابق,ص215.

[19] يبلغ عدد نزلاء و م أ ما يزيد عن 2 مليون نزيل.و بلغ تكاليف الحجز سنة 2004 حوالي 50 مليار دولار,فيما بلغت التكلفة السنوية للسجين الواحد 22600 دولار.

يفترض شبكة رؤوس الأموال البشرية,حيث يؤدي تقاسم المعرفة إلى الرفع من المستوى العام للرأسمال البشري لدى المؤسسة و هذا يسمح بتكوين رأسمال فكري جماعي في التنظيم كما تسجل الاتجاهات التطورية.

**6-الخلاصة:**

يتضح من خلال هذه الورقة البحثية أن التعليم يمكن أن يؤدي رسالته الحيوية في عملية التنمية من خلال إسهامه في النمو الاقتصادي.عبر قنوات إنتاجية العمل و الإنتاجية الحدية لرأسمال فضلا عن تأثيراته الايجابية على السلوك الاستهلاكي و الادخاري.و فرص التقليل من التفاوت في توزيع الدخول.هذا زيادة على الاقتصاديات الخارجية للتعليم على الصحة,الخصوبة,الجريمة و الديمقراطية.كما يمكن أن يلعب دورا مهما في نشر ثقافة الاستدامة في التنمية.

إلا أنه لا يمكن للأنظمة التعليمية أن تذر ثمارها على اقتصاديات الدول النامية دون توفر شروط معينة نوجزها في النقاط الآتية:

-توفير الخدمات التعليمية- مع الزاميتها- كحق للجميع .

-التركيز على تحسين جودة و نوعية التعليم.

-تطوير برامج البحث و التطوير و استثمار مخزون الرأسمال البشري في هذا القطاع.

-التنسيق بين السياسة التعليمية و سياسة التشغيل.

-تطوير الأشكال الأخرى من التعليم خاصة التكوين المهني و أشكال التعليم غير الرسمي التي يمكن أن تساهم في التقليل من حدة الاختلال بين عرض التعليم و متطلبات سوق العمل.

-تحقيق التطابق بين فحوى البرامج التعليمية من جانبها النظري و التطبيقي.

**المراجع:**


1-فيصل بوطيبة,رسالة دكتوراه" العائد من التعليم في الجزائر",كلية العلوم الاقتصادية,جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان,الجزائر,2010

2-فاطمة صباح,رسالة ماجستير" أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر ",كلية العلوم الاقتصادية,جامعة أبي بكر بلقا يد,تلمسان,الجزائر,2008.

3-Bernard Charlot et Hacky Biellot – la construction des politique éducation et de formation - puf -1995.

4-Dorothée Picon,Education et Richesse des nations,Revue Sciences Humaines,n°205,juin2009.

5-Maunoury JL,Economie de savoir,Armand Collin,1972.

Pierre Gravot,Economie de l'education,Economica,1993.

6-Martin Weale ,Rentabilité et externalité positives de l'education,problèmes économiques,n°1-8/12/1993.

-7-Malcolm Gillis et autres ,économie du développement , de boeck ,2004.

8-Maunoury JL,Economie de savoir,Armand Collin,1972.

9-Nadir Altinok,capital humain et croissance, l'apport des enquêtes acquis des élèves, économie publique,n°18-19, www.économiepublique.fr,01/02/2006

10-Ocde, système éducatif quelle effectue, problèmes économiques .n°2295-14/10/1992.

11-OCDE, systéme éducatif quelle éfficacité , problèmes économiques°2295,14/10/1992 ,p16

12-Oliver de solage-croissance ou développement des tiers mondes , l'harmattan,1997.

13-Quimei yang , répartition géographique de ide , revue économie de développement, n°03, 09/1999.